

المناطق المحتلة

سياسة اليد القوية في التطبيق

زعامتها الوطنية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية . فقد كشف العلق السياسي الاسرائيلي زئيف شيف (« هارتس » ، ١٩٨٠ / ٦ / ٨) النقاب عن ان قرار ابعاد القواسمة والتيميمى وملحم كان معدلاً بالمقارنة مع اقتراح اشد لم يتخذ ، يتعلق بطرد جميع رؤساء البلديات « ولو استجابوا لاقتراح آخر لانقذ الشكعة وخلف - ربما - من عملية اغتيال متأخرة » .

لقد عبرت سياسة « اليد القوية » عن نفسها بأشكال متعددة ، منها القتل ، واطلاق النار على المتظاهرين ، وهدم المنازل ، وغلق الحوانيت والعبث بمحتوياتها ، ونفي عائلات والتنكيل بافرادها ، وفرض نظام منع التجول ، واحكام الحصار الاقتصادي على بعض المناطق ، وتوجيه الإهانات الى المارة ، وزج العديد من المواطنين في المعتقلات .

وفيما يتعلق بجرائم القتل ، اطلق جندي اسرائيلي النار على الطالبة تغريد البطمة ، سكرتيرة نادي التراث الفلسطيني في بيت لحم ، اثناء توجهها الى الحرم الجامعي ، في التاسع عشر من حزيران الماضي ، وأصابت الطالبة عمودها الفقري . وكرد فعل على ذلك ، سارعت الاوساط الوطنية لعقد مؤتمر صحافي تحت ظلال العلم الفلسطيني الذي غمسه الوطنيون بدم تغريد ، وفق ما ذكرته بعض الصحف الاسرائيلية ، واصدرت بيانا استنكرت فيه الجريمة واعتبرتها « جزءاً من ممارسات سلطات الاحتلال المتمثلة بالابعاد والاغتيالات وغيرها ، بهدف تفريغ الارض الفلسطينية من اصحابها الشرعيين وتمزيق

من ابرز معالم احداث الفترة الاخيرة احدثام الصدام بين المواطنين العرب في الارض المحتلة ، وبين سلطات الاحتلال ، وسط اجراءات قمعية استهدفت السكان واخرى تعسفية استهدفت الارض ، واستدعت تواجد اعداد كبيرة من الجيش الاسرائيلي ، لدرجة ان احد المسؤولين الاسرائيليين اشاد باتفاقيات كمب ديفيد من زاوية منحها اسرائيل امكانية حشد قواتها امام الجبهة الوحيدة القائمة في المناطق الفلسطينية المحتلة .

وتذكرنا الاوضاع التي تعيشها الضفة الغربية بالاوضاع التي عاشها القطاع في بداية السبعينات ، عندما كان يشكل الجبهة الوحيدة امام العدو الصهيوني . وقدم الاهالي في هذه الفترة شهيدة فلسطينية اخرى هي الطالبة تغريد البطمة .

سياسة « اليد القوية »

مع ارتفاع وتيرة النضال الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية ، وقبيل جريمة الاعتداء على رؤساء البلديات ومحاولة قتلهم ، اتخذت سلطات الاحتلال قراراً بانتهاج سياسة « اليد القوية » . واعطت هذه السياسة اولى ثمارها بابعاد رئيسي بلديتي الخليل وحلحول وقاضي الخليل ، وجريمة الاعتداء على عدد من رؤساء البلديات التي اسفرت عن قطع ارجل بسام الشكعة وكريم خلف . ويبدو ان سياسة « اليد القوية » كانت سندشن ، في الاصل ، بابعاد جميع رؤساء البلديات في محاولة لحرمان الضفة الغربية